

كيف استدرج بنك كريدي سويس ابن سلمان ثم أحرقه



نشرت صحيفة التلغراف البريطانية مقالًا مهمًا بعنوان: "كيف قام بنك كريدي سويس باستدراج محمد بن سلمان، ثم أحرقه؟".

وناقش مقال الصحيفة كيف قضى انهيار البنك على أحلام ميس، لدخول المملكة في قطاع البنوك العالمية.

وذكر أن انهيار كريدي سويس نفس استثمارات المملكة، وأثار اتهامات متبادلة داخل الحكومة السعودية.

وأشارت الصحيفة إلى أنه فتح تساؤلات جادة حول قدرة البلاد للحصول على موطئ قدم في الصناعة المصرفية العالمية.

ونقلت عن عمار الخضير قوله على هامش مؤتمر اقتصادي في الرياض إن البنك الأهلي لن يصحح المزيد من رأس المال في بنك كريدي سويس".

ووفق الصحيفة فإن "هاتان الكلمتان؛ عجلت بانهيار أحد أقدم البنوك في سويسرا، بالإضافة إلى منصب الخضيري.

وذكرت أن ستكون مهمة الرئيس الجديد للبنك الأهلي في السعودية إصلاح سمعة البنك التي تضررت.

وأشارت إلى أنه بينما سيفكر ابن سلمان؛ كيف ارتكب مثل هذا الخطأ الفادح، والمكلف، أما بالنسبة للخضيري، فمن غير المرجح الظهور مرة أخرى.

وأوضحت الصحيفة أن بنك كريدي سويس أرسل المصرفي Klein Michael؛ بحثاً عن مستثمرين لتمويل خسائره، لذلك لجأ إلى معارفه في الشرق الأوسط.

ونبهت إلى أن Klein عاد بشيك قيمته 1.5 مليار دولار، موقع من الرئيس السابق للبنك الأهلي SNB، عمار الخضيري، بتوجيه من ابن سلمان.

وذكرت الصحيفة أن المستشارون الماليون لابن سلمان؛ أثاروا معه مخاطر الاستثمار في البنك، بسبب سلسلة من الفضائح والإخفاقات المتكررة.

لكنه أصر على استحواذ البنك الأهلي SNB على 10% من حصة Suisse Credit، في نوفمبر 2022.

ومؤخراً، قالت مصادر سعودية مطلعة إن خسارة المملكة العربية السعودية في بنك كريدي سويس الدنماركي تخطت أكثر من 1.5 مليار دولار عقب انهيار أسهما.

وذكرت المصادر أن ولي العهد محمد بن سلمان يسعى لإخفاء حجم الخسائر في مقدرات المملكة، إذ يسود غضب واسع بين المستثمرين.

يذكر أن صحف عالمية كشفت عن إفلاس بنك كريدي سويس السويسري واستحواذ مجموعة يو بي إس عليه.

ومنيت المملكة بخسائر فادحة في البنك بعدما أمر ولي العهد محمد بن سلمان بالاستثمار فيه، رغم رفض مستشاريه.

وأشارت المصادر إلى أن حالة من الغضب تسود في صفوف المستثمرين ضد ابن سلمان الذي استولى على مقدرات المملكة منذ وصوله لسدة الحكم عام 2017.

وتعد السعودية واحدة من أكبر دول المنطقة وتمتلك اقتصاد ضخماً إلا أن ذلك بدأ يتأثر بعد صعود ابن الملك لهذا المكانة.

واستحوذ ابن سلمان على جميع منافذ المملكة الاستثمارية وبات يعبث فيها كيفما شاء دون رقابة واستخدام في ذلك القبضة الأمنية.

ويتعرض من يحاول انتقاد سلطته عداد المنتحرين لأن ابن الملك لا يرحم فيها ويزج في السجن أقرب الناس إليه للسبب ذاته.

وذكرت أن هؤلاء المستثمرين وغالبيتهم من أمراء العائلة الحاكمة لديهم نقمة كبيرة على ولي العهد المتهور الذي أضاع أموالهم في استثمارات فاشلة.

وبينت المصادر أنهم اتهموه بإهدار موارد المملكة الضخمة باستثمارات فاشلة.

وأشاروا إلى ذلك من مشروع نيوم الذي ثبت فشله مروراً بأغلب المشاريع التي بدأها منها الشاطئ الفضي ومدينة الطاقة الشمسية.

ونبهت المصادر إلى أن الاستثمار السعودي في كريدي سويس "تبخر" وترك تأثيرات كبيرة عقب استحواذ مجموعة يو بي إس على البنك.

وبرر محمد بن سلمان استثماره بكريدي سويس وغيره من المؤسسات المالية برغبته بتنويع مصادر الاقتصاد لكن قراراته غير المدروسة تسببت بإهدار الأموال.

فيما قالت وكالة swissinfo الدولية إن بنك كريدي سويس تكبد خسارة سنوية قدرها 7 مليار دولار خلال عام 2022 مع استثمار المملكة العربية السعودية فيه.

وذكرت الوكالة في تقرير أن العملاء سحبوا من البنك حوالي 123 مليار دولار منه، فيما تراجعت إجمالي

أصوله الـ 20%.

وأشارت إلى أن ولي عهد السعودية محمد بن سلمان ضخ أكثر من 1.6 مليار دولار في كريدي سويس، ويخطط لضخ 500 مليون دولار أخرى.

فيما قالت وكالة بلومبيرغ الأمريكية إن البنك الأهلي السعودي NCB دفع 4.1 مليار دولار لبنك كريدي سويس السويسري لرفع حصته إلى 10%.

وذكرت الوكالة في تقرير أن بنك NCB مملوك بنسبة 37% لصندوق الثروة السيادي في السعودية.

وأشارت إلى أن خسائر سهم كريدي سويس بلغت -66.46% نهاية عام 2022.

وقالت صحيفة فايننشال تايمز البريطانية إنه مع تعمق الركود الاقتصادي في الغرب؛ يواصل ولي عهد السعودية محمد بن سلمان ضخ الأموال في شركات وبنوك أوروبية.

وذكرت الصحيفة في تقرير لها أن أسهم بنك Suisse Credit خسرت أكثر من 65% من قيمتها في 2022.

وأشارت إلى أن السعودية ضخت أكثر من 1.6 مليار دولار في البنك، ويخطط لضخ 500 مليون دولار أخرى.

وبينت الصحيفة أن ولي العهد هو من دفع البنك الأهلي السعودي نحو الاستثمار في البنك السويسري.

وزعم ولي عهد السعودية محمد بن سلمان أن الإصلاحات الاقتصادية التي يشرف عليها "قد نجحت"، لكن الأرقام والوقائع تكذب حديثه.

وقال ابن سلمان الذي يشغل منصب رئيس الوزراء، عقب إعلان موازنة 2023، إن "مسيرة التحول الاقتصادي التي تتبناها حكومة المملكة مستمرة".

وبين أن ما تحقق من نتائج إيجابية وفق توجيهات عاهل السعودية (سلمان بن عبدالعزيز) يؤكد نجاح الإصلاحات الاقتصادية والمالية.

وذكر ولي العهد أنها لتعزيز النمو الاقتصادي الشامل، وتقوية المركز المالي بما يضمن الاستدامة المالية نحو مجتمع حيوي واقتصاد مزدهر ووطن طموح“.

لكن ولي العهد يتعرض لانتقادات شديدة بهدر أموال السعودية على مشاريع فاشلة منها بنك كريدي سويس المعرض لخطر الإفلاس.

وأكد مركز CSIS الأمريكي للدراسات أن نجاح الحكومة السعودية بتحويل اقتصادها بعيد كل البعد عن الواقع، ويمكن أن يسوء الوضع كثيرًا.

وقال المركز في دراسة له ونشرها عبر موقعه الإلكتروني بالتأكيد سيء، لأن قيادة المملكة لا تزال سلطوية بقرارها وتنفيذها.

وذكر أن المشاكل التي تواجهها السعودية هي حقيقية ومثيرة للاهتمام، وما يحاول السعوديون القيام به صعب، ولا يوجد طريق واضح للنجاح.

وبين المركز أن الوزارات السعودية تتقاطع فيما بينها ويهدم بعضها جهد الآخر.

وضرب مثلاً بأنه قد ترغب وزارة بتعزيز الاستثمار الأجنبي، بينما تريد أخرى زيادة الإيرادات الضريبية، وثالثة برفع توظيف السعوديين.

وشدد على أن الانفتاح السياسي بالسعودية سيظل ضعيفًا بشكل كبير وأن عملية الإصلاح المزعومة لولي العهد محمد بن سلمان هي بالواقع خليط فوضوي.

وعلقت صحيفة ”واشنطن بوست“ الأمريكية واسعة الانتشار على ”الإصلاحات“ ابن سلمان داخل المملكة، مؤكدة أنها مليئة بالتناقضات الصارخة.

وقالت في تقرير لها إن ”بن سلمان أشبه بمن يجر السعودية من شعرها“.

وأضافت ”وهي تتلوى وتمرخ، لكي يقوم بإصلاحات مليئة بالتناقضات الصارخة، من خلال حملة مصحوبة بقمع عقابي ضد الليبراليين“.

ولفتت "واشنطن بوست" إلى أن ما يزيد الرعب هو تعذيب الناشطات أثناء الاحتجاز.

كما أكدت تصاعد الاستبداد الرقمي في السعودية باعتقال أو اختفاء المنتقدين عبر وسائل التواصل الاجتماعي.

إضافة إلى الحظر التعسفي على السفر، الذي غالبا ما يمتد حتى إلى أفراد عائلات المعتقلين.

وفي أغسطس الماضي، أكدت مجلة "ذا ويك" الأمريكية أن الإصلاحات التي يقوم بها ابن سلمان ليست سوى مجرد "دعاية".

وقالت المجلة في تقرير لها عن إصلاحات ابن سلمان "لا تمنح حقوق الإنسان بشكل حقيقي ولا يزال هناك قمع لحرية الرأي".

كما أكدت أن العديد من الناشطات في مجال حقوق المرأة يتعرضن للسجن في السعودية.

في حين تواجه بعض الناشطات قيودا على حرياتهن حتى بعد إطلاق سراحهن، بحسب المجلة الأمريكية.